

الخطة الوطنية الفلسطينية العامة

2013-2011



ملخص استراتيجية قطاع الحكم المحلي والإداري

1 خبذة حول القطاع:

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وجدت السلطة نفسها أمام تركة قاسية من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية في جميع المجالات بما في ذلك المستوى المحلي، ما أدى بالقرار الأول (القرار الذي حمل رقم 1 لسنة 1994) لرئيس السلطة الوطنية في حينه ان يقضي باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل الإحتلال حتى يتم توحيدها، وتبع ذلك صدور الكثير من القوانين بهذا الشأن خصوصاً بعد تشكيل المجلس التشريعي. وكان من بين هذه القوانين قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997، وقانون الانتخابات المحلية سنة 1996. وعبرت هذه القوانين عن رغبة بالتحول نحو نظام حكم محلي حديث ورافق ذلك إنشاء هيئات محلية جديدة حيث شهد قطاع الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية توسعا كميًا كبيراً فبلغ عدد البلديات 132 بلدية بعد ان كان عددها قبل إنشاء السلطة الفلسطينية 28 بلدية فقط. ويبلغ مجموع الهيئات المحلية 483 في نهاية 2009، تغطي الغالبية العظمى من التجمعات السكانية. وبخصوص عدد الموظفين في الهيئات المحلية فبلغ 14 ألف موظف. كما زادت إيرادات البلديات من 5 مليون دولار عام 1968 و 84 مليون دولار عام 1990، إلى أن وصل 188 مليون دولار عام 1998، وبلغت الإيرادات في عام 2007 874 مليون دولار. وقدرت الإيرادات في عام 2008 بمليار و 276 مليون دولار.

إضافة الى زيادة عدد البلديات والمجالس القروية قامت وزارة الحكم المحلي منذ تأسيسها بدمج عدد من التجمعات الصغيرة في تجمعات أكبر، وقامت أيضا بتشكيل "مجالس الخدمات والتخطيط الإقليمي المشتركة"، بحيث ضمت هذه المجالس عدد من الهيئات المحلية القريبة جغرافيا من بعضها بعضا، والتي تشترك في علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة، وذلك سعياً إلى تطوير هذه المجالس المشتركة لتصبح بلدية واحدة في المستقبل. كما ساهمت وزارة الحكم المحلي بإيجاد مجالس خدمات مشتركة في المناطق الريفية، حيث يوجد اليوم 86 مجلس خدمات مشتركة، منها مجالس لخدمة واحدة مثل التخلص من النفايات الصلبة وصيانة شبكات المياه ومنها متعددة الأغراض تشمل التخطيط والتطوير.

لكن، هذا التطور الكمي لم يواكبه تطوير نوعي في نمط الإدارة، وحجم الموازنات المخصصة، ودمقرطة إدارة قطاع الحكم المحلي والإداري من حيث توسيع الصلاحيات وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي في هيئاته بحيث بقيت الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون هي صلاحيات محدودة، وبالرجوع إلى القانون يتبين أن هذه السلطات محصورة بشكل أساسي في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية، فضلا عن الصلاحيات الإدارية المحدودة فان القانون رقم (1) لسنة 1997 لا يتيح الهامش اللازم من الاستقلالية المطلوبة لنظم الإدارة المحلية.

واقع القطاع

يقتصر تعريف نظام الحكم المحلي والإداري حتى الآن على الهيئات المحلية، ومجالس الخدمات المشتركة والتخطيط والتنمية، ووزارة الحكم المحلي، بما فيها المديریات رغم ان هنالك جهات أخرى تلعب دورا رئيسيا في المستوى المحلي كالمحافظون، واتحاد

الهيئات المحلية الفلسطينية، وصندوق تطوير البلديات والوزارات المركزية التي تقدم خدمات أساسية على المستوى المحلي، مثل الصحة والتعليم والأمن، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. وإلى جانب إشكالية التعريف ما زال قطاع الحكم المحلي والإداري يواجه إشكاليات أخرى على صعد شتى، هيكلية، وتنظيمية ووظائفية، وأدائية. وقد تم تحديد هذه الإشكاليات في التقرير التشخيصي وخطة العمل 2005 وفي التقرير التشخيصي المحدث عام 2009، واللذان طالا المكونات الأربعة لهذا القطاع: وزارة الحكم المحلي، واتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية، والهيئات المحلية، والمحافظات.

ولغرض تحليل واقع القطاع من جميع زواياه لا بد من الوقوف على عدد من القضايا ذات الأهمية والتي بمجموعها تشكل المشهد الحالي لقطاع الحكم المحلي والإداري وهذه القضايا هي:

• السياق العام

تعمل مؤسسات قطاع الحكم المحلي والإداري في فلسطين حالياً في إطار سلطة ذات سيادة محدودة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يعني ان الشكل النهائي وما ستكون عليه سلطة الدولة الفلسطينية ليس واضحاً، وخاصة أنه لا يوجد جدول زمني محدد لتسوية هذا الأمر، ما ينعكس سلباً على رؤية وخطط واستراتيجيات تطوير مؤسسات القطاع والنهوض به بشكل رتيب ومنظم.

• أدوار ومهام مؤسسات الحكم المحلي والإداري

في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2011 وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2013 والتي أقرها مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم الاثنين الموافق 17 آب 2009، افصححت السلطة الوطنية الفلسطينية عن التزامها بتقريب الحكومة من الشعب من خلال التحقق من كون الحكومة المحلية متمكنة وعرضة للمساءلة على حد سواء، و ذلك عن طريق إعطاء قدر أكبر من اللامركزية. وبشكل خاص، ارتأت الخطتان أن مقداراً أكبر من الاستقلال الإداري والمالي هو أمر أساسي لتحقيق إمكانات حكومة محلية تكون أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين بطريقة مسؤولة مالياً. إن برنامج مساءلة الحكومة المحلية (ALG) والذي جرى تحديده في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية يشمل التزاماً بوضع إطار عمل للسياسات التي تشجع على الاستقلالية والانضباط المالي على الصعيد المحلي. لكن الإشكالية تبقى حول تحديد دور ومسؤوليات الأطراف المُشكّلة للقطاع وخصوصاً وزارة الحكم المحلي والمحافظون والى قدر أقل اتحاد الهيئات المحلية. وفي هذا السياق ونتيجة لسلسلة الاجتماعات التي عقدت بين وزارة الحكم المحلي (ممثلة بمعالى الوزير) والمحافظون فقد تم بلورة دور كل من المحافظون ووزارة الحكم المحلي في عمليات التخطيط التنموي الاستراتيجي على المستوى الاقليمي، حيث تم التوافق على تشكيل مجالس للمحافظات يترأسها المحافظون وتضم في عضويتها ممثلي مكاتب الوزارات في المحافظة وكذلك ممثلين عن الهيئات المحلية ومكاتب التشريعي في المحافظات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، على أن تتولى هذه المجالس قيادة وتوجيه عمليات التخطيط التنموي الاستراتيجي في المحافظات ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية الاقليمية الناتجة عنها والتي تسلم لوزارة التخطيط لتكون بمثابة مدخل لتغذية خطة تنمية وطنية واحدة. وهذا التوافق سيساهم في تعزيز مشاركة ممثلي المجتمع في صناعة القرار ورسم السياسات التنموية، كما سيساهم في تعزيز التوجه اللامركزي لقطاع الحكم المحلي والإداري.

• التغطية الإقليمية لنظام الحكم المحلي والإداري

إن التقرير التشخيصي للعام 2004 والتقرير التشخيصي المحدث للعام 2009 قد لفتا الانتباه إلى حقيقة أن سلطة هيئات الحكم المحلي لا تغطي كامل الأراضي الفلسطينية، ولذلك فإن بعض المواطنين ليس لديهم تمثيل كافٍ وديمقراطي على المستوى المحلي حيث لا يحصلون على الخدمات الأساسية اللازمة في نطاق الخضوع للمساءلة على الصعيد المحلي. وتضمن التقريران إجراءات محددة لتوسيع نطاق حدود هيئات الحكم المحلي "لتحديد وتوحيد ونشر هياكل للهيئات المحلية لتغطية كامل الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الإجراءات قد وضعت لتعزيز هيئات الحكم المحلي، إلا أنها لم تتجح تماما في معالجة قضية التغطية الإقليمية وهذا يبقيها من بين الأولويات التي يجب تناولها في الاستراتيجية الجديدة.

• الإطار القانوني للحكم المحلي والإداري

ينظم عمل مؤسسات القطاع اليوم قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997، وقانون الانتخابات المحلية سنة 1996، وقانون المرسوم رقم (9) لعام 2008 الذي عدّل قانون السلطات المحلية رقم (1) لعام 1997، هذا إضافة إلى قوانين وأحكام تعود لفترات تاريخية مختلفة تشمل أحكام مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد تم إدراك الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني للحكم المحلي والإداري منذ زمن بعيد. وتضمنت كل من خطة العمل لعام 2005 وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية توصيات وأنشطة لتعديل الإطار القانوني من أجل وضع القواعد القانونية اللازمة لدعم وظائف وأدوار ومسؤوليات جميع مؤسسات الحكم المحلي وتحقيق قدر أكبر من الاتساق فيما بينها. وتضمنت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية دعوة للالتزام بإدخال تشريعات جديدة لتوضيح وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ولكن المحاولات الرامية إلى تعديل قانون السلطات المحلية رقم (1) لعام 1997، والذي هو حجر الأساس، للسماح بوجود مزيد من اللامركزية لم تتجح لأسباب عديدة من أهمها عدم وضوح ما الذي ينبغي أن تحققه تغييرات من هذا القبيل.

• الوضع القانوني واستقلال المجالس المحلية المنتخبة

في الفترة الواقعة بين إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 وإجراء الانتخابات المحلية عام 5/2004، قامت وزارة الحكم المحلي بتعيين المجالس المحلية. وقد أثار هذا الترتيب عدم ارتياح حول صحة وشرعية هذه المجالس والتي تقوم ولايتها على تعيين الحكومة المركزية وليس على التمثيل الديمقراطي. وتناولت الانتخابات المحلية لعام 5/2004 العديد من القضايا المتعلقة بالتمثيل الديمقراطي على المستوى المحلي والمحددة في التقرير التشخيصي. بيد أن تطورات معينة سلطت الضوء من جديد على ضرورة الحفاظ على دور المؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتحديد الواضح للوضع القانوني للمجالس المحلية المنتخبة، ومن أهم هذه التطورات عزل بعض المجالس المنتخبة محليا من قبل وزارة الحكم المحلي - الحكومة المركزية، وانتهاء الولايات الانتخابية للمجالس المحلية، والرقابة والتقييدات على أداء المجالس المحلية.

وبخصوص مسألة انتهاء الولايات الانتخابية للمجالس المحلية، ففي كانون الأول / ديسمبر 2008 بدأت الولايات الانتخابية للمجالس المحلية المنتخبة عام 5/2004 تنتهي قبل إجراء الانتخابات المحلية الجديدة، في وقت لم يُتَّح التشريع الحالي للحكومة المركزية تمديد الولاية الانتخابية للمجالس المحلية بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة في قانون الانتخابات لعام 2005

وهي 4 سنوات. غير أن القانون المرسوم رقم (9) لعام 2008 يعدل قانون السلطات المحلية رقم (1) لعام 1997 لتمكين وزير الحكم المحلي، بإقرار من مجلس الوزراء، من حل المجالس المنتخبة التي انتهت ولايتها وتعيين لجنة انتقالية لإدارتها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة لحين إجراء انتخابات جديدة. وفي عام 2009، استخدمت وزارة الحكم المحلي ومجلس الوزراء هذا الحكم للسماح لجميع المجالس المحلية المنتخبة بمواصلة مهامها إلى حين التمكن من إجراء انتخابات جديدة. وبينما أن هذا القرار لم يغير من تشكيلة هذه المجالس، فقد تغير الأساس القانوني لسلطتها من ولاية انتخابية إلى ولاية تعيين. ويتيح هذا الحكم للحكومة إمكانية إحلال مجالس معينة محل المجالس المنتخبة، بما في ذلك إجراء تغييرات في عضويتها إذا رغبوا في ذلك.

• تشريعات التخطيط الموحدة

يُعد التخطيط الإقليمي مهمة أساسية للحكم المحلي فهو يضع الأساس لمجموعة من الأنشطة الرئيسية الأخرى بما في ذلك التخطيط الخاص بتقديم الخدمات وتحسينه والتخطيط الخاص بالتنمية. ومن المآخذ على موضوع التخطيط الموحد ما يلي: استخدام قوانين مختلفة خاصة بالتخطيط وتنظيم المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبيعة مركزية صنع القرار الخاص بالتخطيط وتنظيم المناطق، والتي لا تتناسب مع سياسة أوسع من شأنها دعم المزيد من اللامركزية. وهناك أيضا مسألة تشكيل لجنة التخطيط العليا والشفافية والمساءلة في عمل هذه اللجنة والتمثيل العام في اللجان المحلية واللجان الإقليمية والحق في الاستئناف.

وتبرز هذه القضايا الحاجة إلى تحديد واضح لأدوار مختلف الجهات المعنية التي تقوم بدور رئيسي في عمليات التخطيط من أجل تقادي الخلط والتداخل في المسؤوليات. وتشمل هذه الجهات هيئات الحكومة المركزية مثل لجنة التخطيط العليا ووزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط والوزارات القطاعية وهيئات الحكم المحلي بما فيها وحدات الحكم المحلي والمحافظون. وهناك أيضا حاجة إلى تحديد أكثر وضوحا لدور مشاركة المجتمع المحلي والجمهور في عمليات التخطيط.

وفي عام 2004، أشار التقرير التشخيصي إلى مبادئ توجيهية هامة لقانون تخطيط موحد جديد. وقامت وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع وزارة التخطيط في عام 2006 بصياغة مسودة تشريعات جديدة للتخطيط. كذلك أُجري عمل إضافي على مشروع القانون في عام 2008 والذي تناول العديد من المسائل، ومع ذلك بقي الكثير من هذه القضايا دون معالجة حتى اليوم.

• تعريف الإطار المؤسسي للحكم المحلي والإداري

هناك ضرورة لتنفيذ تغييرات ضرورية على حجم هيئات الحكم المحلي وبنيتها وتغطيتها الإقليمية وتعزيز العلاقة بين المؤسسات التي تكمل نظام الحكم المحلي. فقد ورد في الرؤية الخاصة بالحكم المحلي أن من الأهمية بمكان بسط تغطية بُنى الحكم المحلي لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية، مما يعني ان هناك حاجة إلى تحديد كيفية تحقيق ذلك، وهذا يعني أن الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية: تجزئة الأراضي الفلسطينية من خلال تقسيمها إلى مناطق "أ" و "ب" و "ج"؛ وجود مناطق تغطيها ترتيبات إدارية خاصة كمخيمات اللاجئين التي تديرها الأونروا؛ التقطيع الراهن في حدود ونشاطات هيئات الحكم المحلي الناجمة عن جدار الفصل والمستوطنات؛ ما قامت به لجنة الانتخابات من تعريف للحدود الانتخابية وعلاقة هذه الحدود مع الحدود

الإدارية؛ والحاجة إلى تفادي زيادة عدد وحدات الحكم المحلي خصوصا من خلال استحداث هيئات صغيرة غير مستدامة من الناحيتين المالية واللوجستية.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير مشروع الإستراتيجية الوطنية للإدارة المحلية الفلسطينية إلى تغييرات جوهرية على التعريف الفُطري لهيئات الحكم المحلي، خصوصا من خلال استحداث الأقاليم/ المناطق، بما في ذلك استحداث مجالس منتخبة على المستوى الإقليمي. ويُعد تعريف الوحدات الإقليمية الجديدة خيار آخر يمكن أخذه بعين الاعتبار لدى تطوير الإستراتيجية الخاصة بالتغطية الإقليمية لنظام الحكم المحلي في فلسطين.

ومن بين المشكلات الأساسية التي تواجه قطاع الحكم المحلي والإداري في فلسطين، والتي حُدِّت في التقرير التشخيصي وخطة العمل لعام 2004/5، العدد الكبير والمفرط في هيئات الحكم المحلي والتي من بينها العديد من هيئاتها الصغيرة جدا والتي تنقصها قاعدة موارد كافية لتوزيع الخدمات بشكل فعال. ومن بين الحلول المقترحة لهذه المشكلة في خطة عمل عام 2005 توحيد هيئات الحكم المحلي الصغيرة من أجل استحداث بلديات لديها قدرة كافية وقاعدة موارد كافية لتأمين التوزيع الفعال للخدمات المحلية. وقد تحقق نجاح كبير في تطوير سُبُل للتقليل من عدد وحدات الحكم المحلي من خلال عمليات دمج الهيئات الصغيرة وتكوين بلديات أكبر. وتركزت مبادرات أخرى على الترتيبات المشتركة لتوزيع عدد من مهام هيئات الحكم المحلي الجوهرية من خلال إنشاء مجالس مشتركة للخدمات والتخطيط والتطوير. وتعكف وزارة الحكم المحلي حاليا على تطوير أطر سياسات وتوجيهات عملية في هذين المجالين والتي ينبغي أن توفر قاعدة مفيدة للتقدم في هذين المجالين. وسوف تحتاج الإستراتيجية إلى ضمان أن تكون جميع السياسات والتوجيهات في هذا المجال متناغمة مع الرؤية الخاصة بالحكم المحلي. كما تحتاج أيضا إلى ضمان وضع حوافز مناسبة في إطار السياسات من أجل تعزيز تحقيق مستوى إعادة التشكيل أو الدمج المطلوب تمشيا مع الرؤية.

• قدرات مؤسسات قطاع الحكم المحلي والإداري

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بُذلت في السنوات الماضية لبناء القدرات في قطاع الحكم المحلي إلا أن هناك حاجة لتوفير قدر أكبر من التماسك والتنسيق لهذه الجهود من أجل ضمان دعمها لمؤسسات الحكم المحلي والإداري في الاضطلاع بالأدوار والمهام والمسؤوليات. وعلى الرغم من أنه قد تم تقييم احتياجات بناء القدرات في مؤسسات مختلفة، إلا أن هناك حاجة إلى تقييم شامل للاحتياجات في قطاع الحكم المحلي والإداري استنادا إلى أدوار ومهام جميع المؤسسات ذات الصلة، وذلك لضمان توجيه جهود بناء القدرات المستقبلية في دعم المؤسسات من أجل تحقيق الرؤية بالنسبة للحكم المحلي.

2 تحليل الواقع

وجاءت مخرجات هذا التحليل كما يأتي:

نقاط القوة

• وجود خطة استراتيجية لوزارة الحكم المحلي.
• وجود قانون انتخابات الهيئات المحلية يضمن تمثيل المرأة.

• وجود وزارة الحكم المحلي كمشرف ومنظم للقطاع، ومؤسسات المحافظات، وصندوق تطوير البلديات، كقناة رئيسة ومفضلة لتوجيه الدعم الفني والمالي للبلديات والهيئات المحلية، وكذلك اتحاد الهيئات المحلية كمثل للهيئات المحلية.
• وكذلك اتحاد البلديات كمثل للهيئات المحلية.
• وجود قوانين وتشريعات خاصة بمنظومة الحكم المحلي.
• وجود هيئات محلية متمرسة تعمل ضمن اطار مؤسسي.
• شمولية تغطية الهيئات المحلية لكافة التجمعات السكانية باستثناء القدس.
• وجود تفاعل ايجابي بين الهيئات المحلية ومجتمعاتها.
• وجود شراكات "محلية واقليمية ودولية" تساهم في دعم القطاع.
• تنامي الاهتمام الحكومي بقطاع الحكم المحلي.
• وجود توجه استراتيجي لدى الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي نحو مزيد من اللامركزية بشكل تدريجي ومدرّوس.

نقاط الضعف

• ضعف القدرات المؤسسية والفنية لدى بعض مؤسسات الحكم المحلي والاداري.
• محدودية وضعف مستوى الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين.
• محدودية مصادر الدخل المتاحة لهيئات الحكم المحلي (القيمة المضافة، استخدامات الطرق، التراخيص. الخ
• ضعف مستوى المشاركة المجتمعية على المستويين المحلي والاقليمي ¹ .
• عدم نضوج مفهوم وصيغ الشراكة بين هيئات الحكم المحلي والقطاع الخاص.
• ضعف مفاهيم وممارسات الحكم الرشيد على المستوى المحلي (شفافية، مشاركة، الخ)
• قلة الموارد المالية وضعف التخطيط المالي لدى الهيئات المحلية.
• ضعف إستجابة القوانين والانظمة لمواكبة إحتياجات تطوير قطاع الحكم المحلي والاداري.
• تداخل صلاحيات وغموض أدوار المؤسسات الفاعلة في القطاع.
• ضعف التنسيق ما بين هيئات الحكم المحلي.
• وجود اختلاف في مفهوم اللامركزية بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية ناجم عن غموض مفهوم اللامركزية ذاته.

الفرص

• توفر تمويل ودعم حكومي ومحلي ودولي لتطوير عمل قطاع الحكم المحلي والنهوض بقدراته.
• امكانية عقد شراكات بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص لاحداث تنمية محلية.
• توفر خبرات ودراسات محلية عملية وأكاديمية تساهم في تطوير قطاع الحكم المحلي والاداري.
• تحسن البيئة العامة لتعزيز مفاهيم وممارسات الحكم الرشيد.
• وجود خطة حكومية تهيء فرصة للتعاون والتنسيق بين كافة الشركاء.

¹ الاقليمي: أي على مستوى المحافظة

- وجود تجارب ودراسات وخبرات في مجال الحكم المحلي عالميا واقليميا.

التحديات

• استمرار الاحتلال الاسرائيلي (الجدار - المياه - السيادة - القدس - الحواجز - الموارد - الاستيطان التواصل الجغرافي).
• الانقسام الداخلي وانعكاساته على منظومة الحكم المحلي والاداري.
• تقلبات الوضع السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي/الاقليمي/المحلي وانعكاساته على توفر التمويل.
• عدم كفاية الموارد المالية والاجراءات التي تقوم بها الحكومة لدعم القدس والمناطق المتضررة من جدار الضم والاستيطان.

3- رؤية قطاع الحكم المحلي والاداري:

احتكمت عملية إعداد هذه الخطة الى الرؤية التي تم التوافق عليها من قبل الفريق الوطني والمتمثلة بـ "حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة"، وجاءت منسجمة مع رسالة وزارة الحكم المحلي والمتمثلة بـ "العمل على تطوير قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في اطار حكم محلي رشيد".

4- الأهداف الإستراتيجية والسياسات والتدخلات

يستعرض الجدول التالي ملخصاً بالأهداف الإستراتيجية والسياسات والتدخلات الرئيسية المقترح تنفيذها. وتشتمل الاستراتيجيات القطاعية الكاملة على تفاصيل هذه السياسات والتدخلات.

الهدف الاستراتيجي (1)	ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وممارساته في القطاع
السياسة	التدخلات السياسية
دورية الانتخابات المحلية	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير القوانين والانظمة والتعليمات اللازمة لضمان دورية الانتخابات المحلية - بناء القدرات الفنية للجنة الانتخابات العامة - تعزيز قدرات الاجهزة الامنية لضمان اجراء الانتخابات بشكل سليم - تطوير وتبني اساليب تضمن اجراء الانتخابات المحلية في كافة المناطق الفلسطينية
تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في قطاع الحكم المحلي والاداري	<ul style="list-style-type: none"> - رفع مستوى وعي الجمهور بما يتعلق بدوره في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية على المستوى المحلي. - مأسسة عملية المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات التنموية وصناعة القرار على المستويين المحلي والإقليمي. - تطوير اساليب عمل وأدوات مناسبة لضمان الالتزام بممارسات الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي. - بناء قدرات ديوان الرقابة العامة. - تعديل القوانين والانظمة والتشريعات بما يتلائم مع تعزيز الشفافية والمساءلة.

<ul style="list-style-type: none"> - بناء قدرات الهيئات المحلية لتمكينها من التوجه نحو مزيد من اللامركزية الادارية والمالية - تطوير نظام التوجيه والرقابة بما يتلائم مع التوجه اللامركزي - تفعيل الرقابة المجتمعية على عمل الهيئات المحلية - زيادة درجة اللامركزية الادارية للهيئات المحلية في مجالات عملها الممنوحة لها بالقانون - زيادة درجة اللامركزية المالية لتمكين الهيئات المحلية من التوجه التدريجي نحو الاستقلالية المالية - توسيع مجالات عمل الهيئات المحلية بشكل تدريجي ومدروس - تفويض صلاحيات اشرافية لهيئات محلية على خدمات الصحة والتعليم إن لزم الأمر في مناطق خلف الجدار والمناطق النائية 	<p>التدرج المدروس نحو اللامركزية</p>
<p>تمكين مؤسسات القطاع من امتلاك قدرات (إدارية وفنية ومالية) فاعلة وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها</p>	<p>الهدف الاسراتيجي (2)</p>
<p>التدخلات السياساتية</p>	<p>السياسة</p>
<p>دمج هيئات محلية بشكل مدروس و تدريجي إلغاء لجان المشاريع و إلحاقها بأقرب هيئة محلية تنفيذ مشاريع تنموية/ بنية تحتية تشجيعية في مناطق الدمج تطبيق مفهوم و إجراءات التخطيط التنموي والمناطق في مناطق الدمج بناء القدرات المؤسسية (الادارية والفنية والمالية) للبلديات الجديدة في مناطق الدمج</p>	<p>اعادة تشكيل الهيئات المحلية</p>
<p>مراجعة وتطوير قوانين وأنظمة متعلقة بأعمال قطاع الحكم المحلي والإداري توضيح أدوار مؤسسات القطاع ووضع اليات تنسيق وتعاون فيما بينها تطوير أدلة إجراءات عمل قياسية للبلديات ومجالس الخدمات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في بلديات أ و ب إنجاز خطط تنموية استراتيجية لتجمعات سكانية بلدياتها من فئة أ و ب رفع القدرات المؤسسية لوزارة الحكم المحلي واتحاد الهيئات المحلية وصندوق تطوير البلديات ومؤسسة المحافظة تطبيق مفهوم و أدوات التخطيط المناطقي كحالات اختبار في مناطق مختارة تطوير نظم لإدارة الخدمات المحلية والأقليمية (مثل نظم إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي) رفع قدرات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات في مجال ادارة البيئة المحلية والحفاظ عليها تشكيل مجالس المحافظات تمكين مجالس المحافظات من قيادة عمليات التخطيط التنموي الإقليمي. انجاز خطط تنموية اقليمية على مستوى المحافظات تنفيذ مشاريع تنموية/ بنى تحتية في التجمعات السكانية الفلسطينية يتم تحديدها بمشاركة</p>	<p>تحسين الأطار القانوني والبنية المؤسسية والتحتية لقطاع الحكم المحلي والإداري</p>

مجتمعية تقوية الهيئات المحلية في محافظة القدس تنفيذ مشاريع تهدف الى تعزيز صمود الهيئات المحلية المتضررة من الجدار والتخفيف عن مواطنيها	
نقل صلاحية تحصيل ضريبة الأملاك إلى بلديات أ و ب تطوير وتطبيق منهجية علمية لتحديد التعرفة ورسوم الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية تسجيل وتخمين ممتلكات كافة البلديات تزويد الهيئات المحلية بتقنيات حديثة لضمان تحصيل اثمان ورسوم الخدمات المقدمة ضمان رفق الهيئات المحلية بمخصصاتها من التحويلات الحكومية بشفافية وانتظام تعميم ومتابعة تطبيق نظم التراخيص والمراقبة وجباية الضرائب الخاصة بالهيئات المحلية (ترخيص ومراقبة أبنية، حرف وصناعات، التفتيش البيئي والصحي، المسققات، الخ)	زيادة مدخولات الهيئات المحلية كما ونوعا
تعزيز الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في احداث تنمية محلية.	الهدف الاستراتيجي (3)
التدخلات السياسية	السياسة
ايجاد اطار ناظم للشراكات بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني. تهيئة البلديات ورفع مستوى جاهزيتها لعقد شراكات مع القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني. مأسسة عمليات عقد الشراكات بين البلديات والقطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني. رعاية وترويج الشراكات الناجحة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والمدينة. بناء شراكات كحالات نموذجية في مجموعة مختارة من المناطق. عقد شراكات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات في مناطق خارج نطاق سيطرة البلديات.	تحفيز وبناء شراكات لاحداث تنمية محلية

6- توزيع الموارد والمسؤوليات:

وفيما يلي تقديرات التكاليف موزعة حسب السياسات والاهداف كما هو موضح في الجدول التالي:

تقديرات التكاليف اللازمة للاستراتيجية القطاعية بحسب الاهداف الاستراتيجية

التكلفة التقديرية لثلاث سنوات (بآلاف الشواكل)	التكلفة التقديرية للسياسة (بآلاف الشواكل)	السياسات	الاهداف الاستراتيجية
54600	6100	دورية الانتخابات المحلية	الهدف الأول: ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد

	13100	الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية	
	35400	التدرج المدروس نحو اللامركزية	
2200320	197200	إعادة تشكيل الهيئات المحلية	الهدف الثاني: تمكين مؤسسات القطاع من امتلاك قدرات (إدارية وفنية ومالية) فاعلة وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها
	1956080	تحسين الاطار القانوني والبنية المؤسسية لقطاع الحكم المحلي	
	47040	زيادة مدخولات الهيئات المحلية كما و نوعا	
100000	100000	تحفيز وبناء شركات لاهدات تنمية محلية	الهدف الثالث: تعزيز الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في اهدات تنمية محلية
2354920	2354920	المجموع	

7- النتائج المتوقعة

إن أبرز النتائج المتوقعة من هذه الخطة هي ما تم تعريفها على أنها الآثار المتوقعة من السياسات المقررة والمتمثلة في: رفع درجة رضى المواطنين

تهيئة البيئة المحلية لإحداث التنمية: ويتم ذلك عبر توفير الشروط اللازمة وخاصة السياسية لتعبئة الموارد وتجنيب الإمكانات المتاحة لدى الهيئات المحلية لتتبنى دوراً فاعلاً وريادياً في إهدات التنمية.

رفع كفاءة وفعالية أداء الهيئات المحلية

رفع كفاءة وأداء القطاعين الخاص والأهلي للمساهمة في التنمية

تمكين مؤسساته من امتلاك بنية مؤسسية فاعلة تجعلها قادرة على قيادة وتوجيه العمل التنموي على المستوى المحلي والإقليمي

زيادة مدخولات الهيئات المحلية وبالتالي تمكينها من تحسين جودة وتنوع الخدمات المقدمة

توفير الأطر القانونية المناسبة لتطوير أعمال القطاع

تولد هيئات محلية تعمل بكفاءة والفاعلية كنتاج لإعادة هيكلة الهيئات المحلية

8- إجراءات إهداد الاستراتيجية القطاعية

المنهجية المستخدمة في إهداد هذه الخطة فارتكزت على مبدأ التشاور والمشاركة (انظر/ي خطط العمل والتشاور ملحق 1) مع الأطراف ذات العلاقة كوزارة العلاقة كالتعليم والصحة والداخلية والمالية والتخطيط والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المحلية والدولية. وتم إهداد هذه الخطة خلال فترة امتدت ستة شهور وتخلل العمل عليها النشاطات التالية:

- أ - تشكيل فريق فني للإهداد العملي للخطة تكوّن من ممثلين عن وزارة الحكم المحلي واتحاد الهيئات المحلية وصندوق تطوير البلديات ومستشارون للوزارة بدعم من مؤسسة ال CHF الدولية.
- ب تشكيل فريق وطني ضمّ ممثلين عن وزارة الحكم المحلي وزارات الصحة والتعليم والداخلية والتخطيط والمالية والمحافظون ورؤساء البلديات والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني.

ت - إعداد برنامج عمل متكامل ومفصل من قبل الفريق الفني اشتمل على مختلف مراحل ومحاور إعداد الخطة واليات عرضها ومناقشتها مع الفريق الوطني واعتمادها.

ث - عقد لقاءات دورية للفريقين الفني والوطني قام أثناءها الفريق الفني باستعراض ومناقشة أهداف الخطة وأدوار مختلف الأطراف فيها، وآليات العمل ومحاور الخطة بغرض الإتفاق والتوافق على خطة العمل.

ج - عقد ثلاثة اجتماعات بين الإدارة العليا لوزارة الحكم المحلي والمحافظين.

ح - بينما إضطلع الفريق الفني بدور الإعداد الأولي لمحاور الخطة قام الفريق الوطني بدور المناقشة والتعليق وإبداء الرأي ووضع الملاحظات وإثراء ما عُرض عليه من مُنتج ومن ثم إقراره.

خ - استخدام وتوظيف الوثائق والتقارير والبيانات المتاحة لتشخيص أحوال القطاع ولأغراض التحليل وتطوير استراتيجيات التدخل والتنفيذ.

ويشار إلى أن الفريق الوطني اشتمل على ممثلين عن المجتمع المدني والذين تمت دعوتهم إلى كافة الاجتماعات وكان لهم إسهام مباشر بشكل ومضمون الخطة، وتمت توجيه الدعوات إلى الجهات المانحة لحضور اجتماعات الفريق الوطني ولكن كان الحضور محدوداً واقتصر على المؤسسة الممولة للنشاط (CHF) وحضور محدود لممثلي الممولين، وبعد اقرار

الإستراتيجية من قبل الفريق الوطني تمت ترجمة ملخصها وتوزيعه على الممولين عبر **Local Aid** **Coordination Committee (LACC)** واستقبال الملاحظات حولها من قبلهم.